بيان حول محاكمة عناصر داعش بعد تصويت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على يونيتاد (UNITAD)

18 سبتمبر/ أيلول 2023

في 15 سبتمبر/ أيلول إتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خطوة إلى الوارء في السعي لتحقيق العدالة عن جرائم داعش بطلب من الحكومة العراقية من خلال إعتماد القرار 2697 (2003). القرار ينهي ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة حول الجرائم المرتكبة من قبل داعش (UNITAD) بعد سنة من الآن، في 17 سبتمبر/ أيلول 2024. كما أنها تطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتقرير في يناير/ كانون الثاني ودليل تفصيلي من يونيتاد لإنهاء ولايته في مارس/ أذار 2024.

كان هذا القرار العاجل قد إتخذ دون إستشارة أياً من الناجين من داعش على رغم من البيان الصادر في 12 سبتمبر/ أيلول من قبل 48 مجاميع عراقية تناصر حقوق الإنسان والتي حذرت من خطورة قرار كهذا، وبيان مشابه من قبل الحائزة على جائزة نوبل للسلام نادية مراد ومحاميتها أمل كلوني في نفس اليوم.

تم تأسيس يونيتاد قبل خمس سنوات من قبل مجلس الأمن لضمان جمع أدلة جرائم داعش في العراق على أرض الواقع. كان من الواضح في ذلك الوقت بأن عملية جمع الأدلة هذه كانت خطوة أولية والهدف أن تتبعها محاكمات. كان القرار 2379 قد أعتمد في جلسة المجلس الأولى حيث تأسست يونيتاد (UNITAD)، رحب ممثل السويد بالقرار قائلاً " أن إعتماد قرار اليوم هي خطوة مهمة نحو محاسبة هولاء المسؤولين عن الفظائع التي قام بها داعش." علق سفير الولايات المتحدة، "قرار اليوم هو... خطوة كبيرة نحو مواجهة... الجرائم التي تضم جرائم الإبادة الجماعية." اتفقت فرنسا على أن، "هذه المساهمة من قبل مجلس الأمن لأجل العدالة... ينبغي أن تخدم كخطوة أولية." والمملكة المتحدة والتي تكلفت بالمسودة، وعدت بأنه رغم، "أن تقديم داعش للعدالة سوف يستغرق وقتاً... الصبر والتصميم." يجب أن تتحقق العدالة ، "إننا مدينون بها لأولئك الذين عانوا للمضي قدماً، مهما كان الطريق طويلاً."

ومع ذلك، في جلسة استغرقت أقل من 20 دقيقة يوم الجمعة، أنهى مجلس الأمن ولاية يونيتاد. وبدلا من توضيح كيف سيتم الآن استخدام الأدلة التي جمعها يونيتاد لمحاكمة داعش عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، فقد حد مجلس الأمن من فرص تحقيق العدالة. أبرزت تعليقات الدول بعد التصويت أن يونيتاد قد منح الناجين "الفرصة" للإدلاء بشهاداتهم - ولكن ما المغزى من قيامهم بذلك، في بعض الأحيان في خطر كبير، إذا لم يتم استخدامها لإدانة المسؤولين عن إذائهم؟

ويدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2170 (2014)، الذي صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الدول إلى "تقديم المقاتلين الإرهابيين الأجانب التابعين لتنظيم داعش إلى العدالة، وفقًا للقانون الدولي المعمول به". ولكن المجلس نفسه جعل من الصعب عليهم الآن أن يفعلوا ذلك. حتى الآن، كانت المحاكم الألمانية هي الوحيدة التي قدمت داعش إلى العدالة عن ارتكاب جرائم دولية - بما في ذلك المحاكمات الثلاث الوحيدة في العالم التي أدين فيها مقاتل من داعش بارتكاب جرائم إبادة جماعية. وحتى الآن لم يعترف العراق باختصاص المحكمة الجنائية الدولية ولم يقم بإصلاح قوانينها لتجريم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. واعتبرت الأمم المتحدة أن محاكمة شخصيات داعش في العراق تنتهك المعايير الدولية. ولأن العراق يطبق عقوبة الإعدام في مثل هذه المحاكمات، يُمنع فريق يونيتاد من تبادل أدلته مع العراق بموجب قواعد الأمم المتحدة المعمول بها. كما أعرب الناجون في كثير من الأحيان عن عدم ثقتهم في العملية الوطنية البحتة.

وطُلب من الأمين العام للأمم المتحدة "أن يقدم إلى مجلس الأمن، في موعد أقصاه 15 كانون الثاني/يناير 2024، تقريراً يتضمن توصيات لتنفيذ هذا الطلب مع الاحترام الكامل لسيادة العراق". ومن وجهة نظرنا، من الضروري أن توضح الأمم المتحدة ما يلي:

- سيتم استشارة الناجين وأخذ آرائهم بعين الاعتبار عند إعداد التقرير.

- أي تبادل للأدلة مع العراق سيكون متماشيا مع اختصاصات فريق التحقيق وقواعد الأمم المتحدة المعمول بها.

- على الرغم من مشاركة العراق في تحديد "طرائق" تبادل الأدلة بموجب القرار الجديد، يجب أن يستمر التعاون مع الدول الثالثة في العام الأخير لفريق التحقيق (يونيتاد) بما يتوافق مع أحكام القرار 2379 والاختصاصات.

- أي تبادل للأدلة مع أي كيان يجب أن يحترم بشكل كامل شروط الموافقة (أو غير ذلك) المقدمة من كل ضحية أو شاهد.

• ينبغي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يعقد جلسة عاجلة في أوائل عام 2024 لمناقشة استخدام الأدلة التي جمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد)، بما في ذلك أمام محكمة دولية يمكنها محاكمة عناصر داعش على جرائم دولية، على النحو الذي اقترحه الناجون ومحاموهم بما في ذلك في الخطابات السابقة أمام مجلس الأمن.

ومن المؤسف أن يتخذ مجلس الأمن هذه الخطوة بعيدا عن العدالة. ومن الممكن إنقاذ هذه العملية ـ ولكن فقط إذا جعلت الدول هذا الأمر أولوية.

ناتيا نافروزوف
يزدا

أمل كلوني
محامية يزدا

هذا البيان مفتوح للتأيد. يرجى التواصل عبر البريد إلكتروني: natia.navrouzov@yazda.org